219 - ـ فصل : مسند الإمام أحمد و ما فيه من الأحاديث .

كان قد سألني بعض أصحاب الحديث : هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح ؟ فقلت : نعم .

فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب فحملت أمرهم على أنهم عوام و أهملت فكر ذلك .

إذا بهم قد كتبوا فتاوي فكتب فيها جماعة من أهل خراسان منهم أو أبو العلاء الهمداني يعظمون هذا القول و يردونه و يقبحون قول من قاله .

فبقيت دهشا متعجبا و قلت في نفسي : و اعجبا صار المنتسبون إلى العلم عامة أيضا .

و ما ذاك إلا أنهم سمعوا الحديث و لم يبحثوا عن صحيحه و سقيمه و ظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد .

و ليس كذلك فإن الإمام أحمد روى المشهور و الجيد و الرديء .

ثم هو قد رد كثيرا مما روى و لم يقل به و لم يجعله مذهبا له .

أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنبيذ مجهول ! .

من نظر في كتاب العلل الذي صنفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في المسند و قد طعن فيها أحمد .

و نقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء في مسألته النبيذ قال : إنما روى أحمد في مسنده ما اشتهر و لم يقصد و لا السقيم .

و يدل على ذلك أن عبد ا قال : قلت لأبي : ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة ؟ قال : الذي يرويه عبد العزيز بن أبي داود ؟ قلت : نعم .

قال : الأحاديث بخلافه قلت : فقد ذكرته في المسند قال قصدت في المسند المشهور فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرد لهذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير .

و لكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه قال القاضي ـ و قد أخبر عن نفسه ـ كيف طريقه في المسند فمن جعله أصلا للصحة فقد خالفه و ترك مقصده .

قلت : قد غمني في هذا الزمان أن العلماء لتقصيرهم في العلم صاروا كالعامة و إذا مر بهم حديث موضوع قالوا : قد روي .

و البكاء ينبغي أن يكون على خساسة الهمم و لا حول و لا قوة إلا با العلي العظيم